العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

شركات الطاقة تتسابق إلى صناعة البتروكيماويات المصرية

اكتشافات الغاز تذكي المنافسة بين الاستثمارات الخليجية والأميركية والبريطانية والإيطالية

عززت فورة اكتشافات الغاز في مصر من وضعها تحت مجهر عمليات شركات البتروكيماويات العالمية ولاسيما الخليجية منها، وقصدت المناطق المتاخمة لعمليات التنقيب في المياه العميقة بالبحر المتوسط لتدشين مصانعها الجديدة، بهدف الانطلاق من القاهرة وإعادة تصدير منتجاتها لمختلف المقاصد الدولية.

إمدادات الغاز تضاعف آفاق صناعة البتروكيماويات

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دخلت شركات البتروكيماويات العالمية سباقا لاقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر بقطاع البتروكيماويات بعد فورة الاكتشافات الغازية خلال السنوات الخمس الماضية.

ويعد الغاز الطبيعي مدخلا رئيسيا في جميع صناعات البتروكيماويات والأسمدة التي يتنامى الطلب العالمي عليها بشكل مستمر.

وسجلت مصر مستويات إنتاج قياسية جديدة من الغاز، عززت من دخولها مرحلة الاكتفاء الذاتي، بعد أن بلغ حجم إنتاجها اليومي نحو 7.2 مليار قدم مكعب.

ووقعت شركة بكتل الأميركية، الأسبوع الماضي، اتفاقا مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية لتأسيس مجمع للتكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية في محور قناة السويس باستثمارات تقديرية بلغت 6.7 مليار دولار.

كما قامت شركة شيفرون الأميركية بتوقيع اتفاق مع الهيئة المصرية العامة للبترول يشمل نطاقين، الأول التعاون التجاري في مجال البتروكيماويات، في التكرير ونقل وتوزيع المنتجات البترولية والزيت الخام.

ويضم النطاق الثاني للاتفاق التعاون مع شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك) في إدارة الموانئ وتشغيل معامل التكرير بأعلى كفاءة ممكنة، والتعاون في مجال تموين السفن استغلالا لموقع مصر في منطقة البحر المتوسط.

وأعلن تحالف يضم مستثمرين من السعودية والإمارات والكويت في مجال البتروكيماويات، عن تدشين 4 مشاريع باستثمارات تصل إلى نحو 6.8 مليار دولار، منها مشروعان بمحور قناة السويس.

ويضم التحالف شركات القابضة المصرية الكويتية والعالمية للبتروكيماويات، وبوابة الكويت القابضة، وبوبيان للبتروكيماويات الكويتية.

وقال طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية في تصريحات خاصة لـ"العرب"، "نستهدف خلال الفترة المقبلة تعظيم القيمة المضافة من الموارد الطبيعية النفطية، وفق استراتيجية تستهدف توطين صناعة البتروكيماويات في مصر".

وأوضح أن ثمار تلك الإستراتيجية أسفرت عن تشغيل ثلاثة مشروعات جديدة باستثمارات 4 مليارات دولار في مجمع موبكو للأسمدة ومجمع إيثيدكو بالإسكندرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته الذي يعد الخامة الرئيسية لصناعة البلاستيك.

وتضم استثمارات إيثيدكو مشروعا لإنتاج المطاط الصناعي (البولي بيوتادين) باستثمارات قيمتها 105 ملايين دولار، تستهدف توفير الخامات لنحو 13 صناعة، منها إطارات السيارات وسيور الحركة للمصانع والسيارات وصناعات التشييد والبناء.

ووقعت مجموعة بي.أس.دبليو البريطانية اتفاقا خلال مؤتمر مصر للبترول، الأسبوع الماضي، من أجل إنشاء مجمع للتكرير والبتروكيماويات بمدينة العلمين الجديدة على ساحل البحر المتوسط.

ويهدف المشروع إلى استغلال وتعظيم القيمة المضافة من الزيت الخام المنتج بحقول الصحراء الغربية لإنتاج حزمة من المنتجات البتروكيماوية المتخصصة بطاقة تصل إلى نحو 1.5 مليون طن سنويا.

وتستخدم منتجات المجمع الذي تبلغ استثماراته نحو 8.5 مليار دولار، كمدخلات إنتاج في العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة كالصناعات المنسوجات والصناعات المغذية للسيارات ومواد الطباعة والدهانات.

ويتوقع أن يعزز هذا المجمع من إنتاج الوقود، فهو ينتج حاليا نحو مليون طن سنويا من المنتجات البترولية كالسولار والمازوت والكيروسين بما يلبي بعضا من احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض.

وأكد الملا لـ"العرب"، أنه يجري حاليا تنفيذ 4 مشروعات صناعية جديدة للبتروكيماويات باستثمارات تصل إلى نحو 1.5 مليار دولار.

وتضم تلك المشروعات إنتاج مشتقات الميثانول بميناء دمياط التابع لشركة السويس للخدمات البترولية باستثمارات تصل إلى نحو 60 مليون دولار ويوفر الخامات لصناعات الأسمدة والخرسانة الجاهزة والمواد اللاصقة.

ويتم تنفيذ مشروع توسيعات مجمع سيدي كرير للبتروكيماويات بالإسكندرية (سيدبك)، ويضم مصنعين جديدين لإنتاج بروبيلين وبولي بروبيلين باستثمارات قيمتها 1.2 مليار دولار، بالإضافة إلى مشروع لإنتاج الألواح الخشبية المصنعة أم.دي.أف.

ونفذت القاهرة قرابة 31 مشروعا خلال الخمس سنوات الماضية في قطاع تنمية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي باستثمارات بلغت 21.4 مليار دولار.

وتتزايد طموحات القاهرة مع الاكتشافات المرتقبة للغاز في مياهها بالبحر الأحمر بعد عمليات ترسيم الحدود مع السعودية.

طارق الملا

نريد توطين صناعة البتروكيماويات وزيادة القيمة المضافة

سعد هلال

انتهينا من دراسات مشروعات كل من بكتل وتكنيب وسايبم

وقالت شركة شلمبجير الأميركية المتخصصة في عمليات المسح السيزمي في باطن الأرض إن منطقة البحر الأحمر مبشرة جدا، من حيث الاكتشافات الغازية.

وفازت شركات شيفرون الأميركية وشل الهولندية وتحالف بين شل ومبادلة الإماراتية للبحث عن الغاز في المياه العميقة في البحر الأحمر.

وقال سعد هلال، رئيس الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، إن "مصر تمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تمكنها من توطين صناعة البتروكيماويات".

وأوضح في تصريحات لـ"العرب"، أنه تم الانتهاء من دراسات مشروع شركة بكتل الأميركية والتحالف الذي يضم شركتي تكنيب وسايبم الإيطاليتين الذي يسهم في زيادة القدرة الإنتاجية من المنتجات البترولية والبتروكيماوية للمساهمة في تغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.

ودخلت الشركات الفرنسية السباق وأعلنت شركة إكسنس تنفيذ مشروعات في مجال التكسير الهيدروجيني بمحافظة أسيوط في جنوب مصر بالتعاون مع شركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات.

وخصصت القاهرة منطقة لصناعة البتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس لتكون نقطة جذب للشركات العالمية، وسهولة إعادة تصدير منتجاتها، فضلا عن الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المصرية مع مختلف التكتلات الدولية.

وتستطيع الشركات العالمية إعادة تصدير منتجاتها من تلك المنطقة لجميع أسواق أفريقيا بإعفاء جمركي تام، إلى جانب قربها من الاكتشافات المرتقبة للغاز في منطقة البحر الأحمر، وكذلك حقل ظهر العملاق للغاز، والذي يقع في نطاق محافظة بورسعيد المتاخم لمحور قناة السويس.

ويساند التعاون بين الشركات العالمية خطط مصر للدخول إلى السوق الأفريقية، وكشف عن ذلك الاتفاق الذي شهده الملا مع شركة بكتل لتنفيذ المشروعات في مجال النفط والغاز في داخل مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الاستثمار الرياضي التونسي كنز ينتظر المستكشفين

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تتنامى الحاجة في تونس اليوم إلى تنمية القطاع الرياضي، الذي يمرّ بصعوبات تمويلية لا حصر لها جعلته يغرق في الأزمات بسبب النظرة الضيقة للمسؤولين، وتراخي الدولة في تطوير الفرص الاستثمارية في هذا المجال.

ورغم التغييرات الكبيرة، التي طرأت على أسلوب تعامل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 مع القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد، فإن تونس لا تزال تنظر إلى الاستثمار الرياضي بعقلية تقليدية.

لحد اليوم، هناك ميزانية تصرفها الدولة للأندية سنويا من أجل النهوض بالرياضة، رغم أنها باتت أقلّ عمّا كانت عليه في السابق، ومع ذلك لم يتغيّر أيّ شيء منذ سنوات، بل على العكس فإن الأندية تزداد يوما بعد يوم غرقا في الديون وكثرة المصاريف.

وفي بلد يشهد تراجعا واضحا في مؤشرات النمو، يشتد الخناق كذلك على أغلب الاتحادات الرياضية نتيجة تقلّص مواردها المالية. ورغم محاولات المرصد الوطني للرياضة، الذي يضم في عضويته 8 وزارات منها المالية خلال السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة المشكلة مع الأندية في جميع الدرجات وبقية الهياكل المتداخلة، فإن الوضع ازداد سوءا.

تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تونس منذ 9 سنوات، فإن مظاهر غياب الصيانة عن المنشآت الرياضية القائمة بسبب شح السيولة النقدية، بات أمرا مألوفا، كما أنه لا توجد برامج فعلية لتعزيزها، ولعلّ إغلاق المدينة الرياضية في المنزّه في الضاحية الشمالية للعاصمة منذ سنوات دليل على ذلك.

وفق البيانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لوزارة الشباب والرياضة، فإن الميزانية المرصودة لها خلال العام الماضي، تناهز بقليل مبلغ 645 مليون دينار (202 مليون دولار) وهي أقلّ من الميزانية السابقة بنحو 186 ألف دينار (65 ألف دولار).

وبمقارنة بسيطة، فإن هذه الميزانية السنوية تساوي أربعة أضعاف قيمة الأندية الثلاثة الكبار في الدوري التونسي للمحترفين، باستثناء النادي الأفريقي، الذي يعاني من أزمة مالية خانقة تسبّب فيها رئيسه السابق سليم الرياحي، أحد الوجوه السياسية، التي ظهرت على الساحة بعد 2011.

فرص مبددة

التقديرات التي تم جمعها من مصادر مختلفة تشير إلى أن نادي النجم الساحلي هو الأعلى قيمة سوقية محليا بنحو 21 مليون دولار، ثم يأتي نادي الترجي بنحو 19.3 مليون دولار، يليه النادي الصفاقسي بنحو 7.4 مليون دولار.

وبسبب المشكلات المتراكمة في القطاع، فإن التساؤل الأكثر إلحاحا تتعلق بما إذا كانت السلطات قد فكرت في تحويل الأندية الرياضية إلى شركات مساهمة تعيل نفسها بنفسها للتخلّص من هذا الحمل الثقيل، وتعطي دافعا لتطوير القطاع بشكل عام.

إن الاستثمار الرياضي شأنه شأن أيّ قطاع آخر، إن لم يكن الأفضل إن تم استغلاله بعناية، في مجال الاستثمارات والعقود في العالم، كونه يحقق الأرباح المستدامة، كما أنه يساهم في إحداث نقلة نوعية في المنشآت والألعاب وفي تبنّي المواهب الرياضية، فضلا عن تعزيز الإيرادات من خلال حقوق البث المحتكرة من قبل التلفزيون الحكومي، الذي يمر بدوره بأزمة مالية.

عند تسليط الضوء على القطاع، يلاحظ أن معظم أندية الرياضة تعاني من مشاكل مزمنة باستثناء البعض منها، كما أن القيود الضريبية المجحفة وتراجع المداخيل دفعت البعض من الشركات الكبرى إلى صرف النظر عن رعاية تلك الأندية كما كان معمولا به في السابق.

الفرق الشهيرة مثل الترجي والنجم والصفاقسي ابتعدت بفضل مسؤوليها عن فلك الأزمات المادية. أما بقية أندية رابطة المحترفين وحتى أندية الدرجات الأخرى تعاني من فقر شديد في التمويل وهي تعتمد بشكل كبير على دعم ضئيل من بعض الشركات وأيضا من الجامعة التونسية لكرة القدم. وهذه معضلة مزمنة انعكست بشكل بالغ على الدوري المحلي.

ومن حيث المنشآت، فإن معظم الأندية تفتقد إلى ملاعب خاصة بها لأن التشريعات الحالية تجعل من تلك الكيانات رهينة للبلديات التابعة للدولة، حيث تقوم بدفع مبالغ معيّنة عن كل مباراة تجريها في تلك الملاعب.

وعلى سبيل المثال، تتكبّد أندية العاصمة ذات المداخيل القوية مصاريف تبلغ قرابة 20 ألف دينار (نحو 7 آلاف دولار) لخوض مباراة واحدة في الملعب الأولمبي برداس. في المقابل، تتعرّض باقي الأندية ذات المداخيل الضعيفة إلى صعوبات لتوفير الأموال من أجل تأمين حصتها السنوية لتأجير الملاعب البلدية.

المتاهات السياسية وغياب التشريعات تعطي صورة سلبية عن واقع الرياضة وتمنع المستثمرين من المغامرة دون ضمانات واضحة

إن غياب الرؤية الواقعية لتطوير القطاع وانعدام العمل الجدّي من طرف المؤسسات الرياضية في ظل متاهات وصراعات الوسط الرياضي وكذلك المسؤولين السياسيين يجعلان من الرياضة مجالا استثماريا بعيدا عن دائرة تفكير رجال الأعمال.

الخلاصة أن هذه المتاهة فضلا عن غياب التشريعات تعطي صورة سلبية عن واقع تلك المؤسسات الرياضية خاصة لأصحاب رؤوس الأموال، الذين يتجنّبون الخوض في التجربة دون ضمانات للعمل الاستثماري واضحة المعالم.